

وثيقة مشروع محور تفعيل التعاون بين هيئات المجتمع المدني و النيابة العامة

⦿ الخلفية والأهداف:

- تلعب هيئات المجتمع المدني دوراً فاعلاً في عدة مجالات من بينها المساهمة في مكافحة الجريمة وتعزيز وضع حقوق الإنسان في الدول العربية.
- في تقريرنا للمرحلة الأولى من مشروع تعزيز النيابة العامة معلومات أولية عن هذه الهيئات العاملة في الدول المعنية بمشروعنا. ولتحقيق أهداف هذا المحور نحتاج إلى استكمال هذه المعلومات بحيث تشمل:
- 1- أنشطة وأعمال هذه الهيئات لجهة مجالات عملها /الجهات التي تدعمها/ عدد مشاريعها /انجازاتها...
 - 2- تحديد الجمعيات الأكثر نشاطاً وفاعلية.
 - 3- تحديد العلاقة القائمة بينها وبين السلطات الرسمية.
 - 4- قدرات هذه الجمعيات.

إن تحليل هذه المعلومات لا بد من أن يسمح بالأمور الآتية:

- (a) إظهار النقاط والمواضيع والآلية التي تسمح بتعزيز أو بناء حوار فاعل ومثمر مع النيابة العامة.
- (b) تفعيل نشاط هذه الهيئات في مكافحة الجريمة.

تتلخص أهداف هذا المحور بثلاث مواضيع:

- I. بناء وتعزيز التعاون والتواصل بين النيابة العامة وهيئات المجتمع المدني.
- II. تعزيز مساهمة هيئات المجتمع المدني في مكافحة الجريمة من خلال تعزيز قدراتها ان لجهة التدريب أو بناء المعرفة.
- III. تعزيز وتدعيم المفاهيم الخاصة بحقوق الإنسان والتي يسعى عدد كبير من هذه الهيئات إلى نشرها والحث على إنشاء مثل هذه الجمعيات في حال عدم وجودها.

⦿ خطة العمل والجدول الزمني:

تتناول خطة عمل تفعيل التعاون بين هيئات المجتمع المدني والنيابات العامة حول الأنشطة التالية:

- 1- مسح ميداني لهيئات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الجريمة: حقوق الإنسان/ حقوق الطفل/ المخدرات... ويتم في هذه المرحلة جرد ومسح هذه الهيئات ووضع بياناتها التعريفية في جداول.
- 2- وضع استمارة مفصلة تتضمن أسئلة محددة تسمح لنا ببناء ملف علمي لهذه الهيئات لجهة نطاق عملها/تاريخ تأسيسها/ أعضاؤها/ أنشطتها/ إنجازاتها...
- 3- يستتبع وضع هذه الاستمارة جمع المعلومات من الهيئات المختارة من خلال:
 - (a) إجراء مقابلات فردية مع المسؤولين على هذه الهيئات.

(b) الاستحصال على معلومات عن هذه الهيئات بواسطة المنظمات الدولية أو المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي قد تعاملت معها لتنفيذ أنشطة (UNDP /وزارة الشؤون الاجتماعية/ وزارة العدل/ مديرية السجون...)

4- وضع تقرير تقييمي وتحليلي للمعلومات المحصلة من الهيئات المختارة ووضعها على وسيط معلوماتي. ويقيم هذا التقرير بشكل أساسي أنشطة وإنجازات هذه الهيئات لجهة مساهمتها في المواضيع المتعلقة بالنيابات العامة وتحديد المساهمة في مكافحة الجريمة/ مكافحة المخدرات/ وتعزيز حقوق الإنسان.

5- وضع خطة عمل (كتصور أولي) بناء على التقرير التقييمي والتحليلي وتهدف هذه الخطة إلى تعزيز أهداف هذا المحور من خلال:

(a) وضع مشاريع تطويرية تحدد مجالات وآليات التعاون والتواصل (التنسيق) بين النيابة العامة وهيئات المجتمع المدني وهذا ما يسمح بتحسين صورة النيابة العامة في ذهن المجتمع المدني والعامة.

(b) تعزيز قدرات (تدريب – تجهيزات - مواد) هيئات المجتمع المدني بحيث تصبح شركاء فاعلة لمساعدة النائب العام في أداء مهمته وتحديدًا في مكافحة الجريمة.

6- عقد حلقة نقاش لبحث خطة العمل على أن يصار على ضوء هذه الحلقة تعديل الصيغة الأولى لخطة العمل/ تضم هذه الحلقة ممثلي هيئات المجتمع المدني.

7- جلسة عمل بين ممثلي هيئات المجتمع المدني والنيابة العامة بغية إطلاعهم على خطة العمل ولرسم آليات العلاقة والمشاركة وأخذ موافقة النيابة العامة على هذه المشاريع التطويرية.

8- عقد دورات تدريبية لهيئات المجتمع المدني المختارة وذلك في مجالات تعزيز قدراتها وبناء معرفتها في المجالات التي يمكن أن تساهم بها في مساعدة النيابة العامة لجهة مكافحة الجريمة كما ويشمل التدريب أصول تنفيذ مشاريع التطوير التي ذكرت في خطة العمل وصياغة مشاريع جديدة.

تنفذ هذه الأنشطة في كل دولة من الدول المعنية بالمشروع.

🔴 المخرجات:

- 1- تقرير تقويمي وتحليلي لهيئات المجتمع المدني العاملة والفاعلة في كل من الدول المعنية.
- 2- أنشطة تعزيز قدرات هذه الهيئات و تعزيز التعاون والتواصل ما بين النيابة وبينها.